بعد برنامج دعم تصدير التفاح.. «الاقتصاد» لجنة للتدخل السريع بالعملية التصديرية

العقاد لـ«الوطن»: لم يرد إلينا البرنامج ومصر ترفض استيراد التفاح السوري

مزارع: لم يبقَ حبة تفاح على الأشجار ليستجروها والبرنامج يفيد المصدّرين فقط

| جلنار العلي

بيّنت معاون مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات سامية المعري في تصريح لـ«الوطن» أنه من خلال رصد الواقع الإنتاجي والتسويقي لمحصول التفاح لموسم هذا العام لوحظ وجود زيادة في كمية الإنتاج في الأسواق المحلية عن حاجة السوق وذلك وفق تقديرات وزارة الزراعة، إضافة إلى زيادة في تكاليف الإنتاج التي يتكبّدها المزارع من جهة ثانية من حيث ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومبيدات ومحروقات ومرشات، ناهيك عن الصعوبات المتعلقة بالعملية التصديرية التي يواجهها المصدّر وخاصةً أجور الشحن أو النقل وإجراء المناقلات للسيارات في المنافذ الحدودية.

وتابعت: «لذا أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ممثلة بهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات برنامجاً لدعم محصول التفاح وبموافقة من اللجنة الاقتصادية بناءً على اقتراح الوزارة، حيث تم منح مصدري التفاح نسبة دعم ٢٥ بالمئة من أجور الشحن للحاوية أو السيارة الواحدة للتفاح الذي يتم تصديره خلال الفترة من ١٥/١١/ ٢٠٢٢ ولغاية ٢٠٢٣/٥/٣١، وفق آلية تم تحديدها بالتعاون مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وممثلي الاتحادات المعنية، بما يسهم في ضمان إنتاجية المزارع وتسويق محصوله، ودعم وتمكين المصدر وجعله أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية»، مشيرة إلى أن توصية اللجنة الاقتصادية حول هذا الموضوع تضمنت أيضاً استمرار وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بحملات التوعية لتزويد مزارعي التفاح بالمعلومات المتعلقة بطرق ومواعيد رش المبيدات ونسبها وطرائق الزراعة المتكاملة أو الحيوية لتجنب الأثر المتبقي للمبيدات على التفاح المعد للتصدير، وضمان جودته وفق المعايير الدولية، إضافة إلى ضرورة الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتجهيز المخابر وتفعيل عملها لإجراء كل التحاليل المطلوبة للشحنات المعدة للتصدير، وتوجيهها بإرسال نتائج التحاليل المخالفة للمواصفات (وخاصة تلك التي تحتوي على أثر متبق للمبيدات) إلى مديرية الجمارك العامة لاتخاذ الإجراء المناسب بعدم الإفراج عن الشحنات المخالفة.

وأكدت معاون المدير أن التوصية تضمنت قيام المؤسسة السورية للتجارة باستجرار أكبر كمية ممكنة من التفاح للتسويق الداخلي في منافذ البيع التابعة لها في المحافظات وبأسعار منافسة وتشجيعية للمزارع كشكل من أشكال التدخل الإيجابي.

وحول ذلك اعتبر المزارع علي محسن من منطقة مصياف في حديث لـ«الوطن» أن هذا البرنامج متأخر ويعني بدعم المصدرين فقط وليس المزارعين، موضحاً بأنه لم يبقَ لدى مزارعي التفاح أي حبة تفاح على الأشجار حيث تم تسويق المحصول بشكل كامل للسورية للتجارة وللقطاع الخاص بنسبة أكبر، لافتاً إلى أن هذا البرنامج كان من الممكن أن يكون مفيداً للطرفين في حال تم إطلاقه قبل موعد القطاف حيث يعود الدعم الذي حصل عليه المصدر إلى المزارع من خلال رفع أسعار المبيع.

وأشار محسن إلى أن المصدرين اشتروا التفاح من الفلاحين قبل الموافقة على البرنامج بأسعار منخفضة جداً يصل أعلاها إلى ٨٠٠ ليرة للكيلو الواحد، ومع ذلك سيحصلون على دعم للتصدير، مؤكداً أن قرارات دعم محصول التفاح تأتي متأخرة في كل عام، كذلك الأمر بالنسبة لنشرات أسعار مادة التفاح، حيث إن التسعيرة لا تصدر إلا بعد أن يشتري المصدر والتاجر كامل كميات التفاح، متابعاً: «ويعد ذلك دليلاً على أن من يصدر القرارات لا يعلم بموعد قطاف التفاح فيجب أن يكون هناك نظام خاص للتسعير تشرف عليه وزارات التجارة الداخلية وحماية المستهلك والزراعة والاقتصاد والتجارة الخارجية، منذ بدء نضوج الموسم».

وبيّن المزارع أن السورية للتجارة استجرت كميات من الفلاحين منذ نحو الشهر ولكن لم يكن بمقدرتها استجرار كل الكميات لأن مزارعاً واحداً فقط بكل قرية قادر على تغطية احتياجاتها، والدليل على ذلك أنها لم تستجر من محافظة حماة سوى ٨٠٠٠ صندوق، لذا فإن مهمتها في هذا الأمر تقتصر على تحريك السوق فقط، في الوقت الذي يجب أن تتعاقد مع جهات أخرى تتولى موضوع التصدير.

وفي سياق متصل، اعتبر محسن أن مزارعي التفاح خاسرون بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج من أسمدة وتقليم ورش مبيدات، في الوقت الذي يُباع فيه التفاح بسوق الهال بأسعار قليلة، إضافة إلى سوء وضع الكهرباء بشكل عام في ريف مصياف، ولكن حاولت وزارة الكهرباء تزويد المناطق الأكثر عدداً بوحدات التبريد بساعتَي وصل كهرباء مقابل أربع ساعات قطع لمدة ٩٠ يوماً، وهذا ما شكل عاملاً مساعداً للفلاح الذي لا يطلب المستحيل.

من جانبه أشار عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه في دمشق محمد العقاد بتصريح لـ«الوطن» إلى أنه لم يرد هذا البرنامج إلى اللجنة حتى لحظة إعداد هذا التقرير، معتبراً أنه برنامج ممتاز وخاصة بالشق المتعلق بدعم أجور الشحن حيث إن تكاليف شحن الحاوية الواحدة ليست ثابتة وتختلف وفق توافر الحاويات.

وفي السياق، بيّن العقاد أن تصدير التفاح لهذا العام منخفض جداً على الرغم من أن الإنتاج في الأسواق والبرادات لهذا العام كبير حيث لم يتم تصدير سوى ١٥ بالمئة من المحصول حتى الآن، مشيراً إلى أن مصر ترفض استيراد التفاح السوري بحجة رشه بأسمدة مخالفة للمواصفات، وهذا ما يؤدي إلى توقف تصدير نحو ٨٠ بالمئة من التفاح السوري إلى مصر التي تستورد عادة أكبر كميات من المحصول، أما باقي الكميات فيتم تصديرها بنسب منخفضة إلى الأردن ودول الخليج، متابعاً: «نعمل على معالجة هذه المشكلة من خلال إرفاق التفاح المصدر بشهادات صحية تثبت خلوه من أي مواد مسممة».

ومن جهة أخرى، أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل أمس قراراً يقضي بتشكيل لجنة التدخل السريع الخاص بالعملية التصديرية، برئاسة مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات وعضوية ممثلين عن وزارات الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والصحة والنقل ومصرف سورية المركزي والجمارك إضافة إلى اتحادات غرف الصناعة والتجارة والزراعة وفعاليات القطاع الخاص، لتلقي طلبات المصدرين المقدمة لحل الصعوبات أو الإشكاليات التي قد تعترض عملهم أثناء تصدير منتجاتهم واستبيان كل المعلومات والبيانات المتعلقة بذلك، وإقرار آلية مناسبة للتدخل لحل المعوقات بالسرعة الكلية ما أمكن، وتقديم المقترحات لإعادة النظر بالإجراءات والتدابير المعمول بها في حال اقتضت الحاجة بما يخدم العمل التصديري، ويحق للجنة مخاطبة الجهات العامة والخاصة بشكل مباشر لحل الإشكاليات والعقبات وعلى هذه الجهات التجاوب الكامل معها.

وبيّنت الوزارة أن هذا القرار جاء تنفيذاً لتوصية اللجنة الاقتصادية بالموافقة على مقترحات وزارة الاقتصاد التي رفعتها بشأن تطوير وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالعملية التصديرية وتسهيل نفاذ المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية ومعالجة العقبات التي تحول دون تنمية الصادرات بما في ذلك ما يرتبط بالإجراءات الإدارية واللوجستية.

على ذمة التجاري السوري

فوائد القروض الشخصية أقل من مثيلاتها في البنوك المصرية

| عبدالهادي شباط

أوضح مدير عام المصرف التجاري السوري علي يوسف لـ«الوطن» أنه عبر مقارنة بسيطة للفوائد المفروضة على القروض لدى البنوك المصرية والسورية وبأخذ مثال المصرف التجاري السوري والبنك الأهلي المصري، يتبيّن أن معدل الفائدة لقروض البنك الأهلي تزيد قروض المصرف التجاري السوري بمدى يتراوح بين ٣ بالمئة كحد أدنى ويصل لفرق ٧ بالمئة كحد أعلى، وذلك للنوع نفسه من القروض «الشخصية»، على الرغم من زيادة معدلات الفائدة لدى المصرف التجاري بعد صدور قرار مجلس النقد والتسليف الذي تم بموجبه رفع أسعار الفوائد على الودائع.

مبيناً أن معدل الفائدة لدى البنك الأهلي المصري لموظفي الحكومة والقطاع العام أو القطاع الخاص هي بين ١٨,٥ بالمئة – ٢٢,٥ بالمئة في حين معدل الفائدة لدى التجاري السوري للقرض الشخصي بضمانة عينية أو شخصية هو ١٥,٥ بالمئة

أما بخصوص معدلات الفائدة الموحدة التي تطرحها البنوك المركزية فبين أن البنك المركزي المصري أعلن في ٢٧ /٢٠٢٢/١٠/، رفع سعر الفائدة في قرار لجنة السياسة النقدية باجتماع استثنائي، قام فيه برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٢٥ بالمئة و١٤,٢٥ بالمئة و١٣,٧٥ بالمئة على الترتيب، وحدد البنك المركزي المصري رفع سعر الفائدة (الائتمان والخصم) بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٧٥ بالمئة.

فيما بلغ الحد الأدنى للفائدة على الودائع بموجب تعليمات مصرف سورية المركزي ١١ بالمئة بالليرة السورية على الودائع لأجل شهر وبقية الآجال وعلى شهادات الاستثمار بموجب القرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف برقم ٦٨/م.ن تاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٠٣ بهدف تعزيز المدخرات الوطنية وتوجيه الإقراض نحو الأنشطة الإنتاجية الداعمة للتنمية الاقتصادية.

أما بخصوص محفظة القروض لدى المصارف السورية الخاصة فقد بلغت /٢,٥/ ألف مليار ل.س حتى نهاية الربع الثالث من العام ٢٠٢٢ وذلك وفقاً لبيانات المصارف المنشورة من واقع ميزانياتها. وبالمقارنة فقد بلغت تسليفات المصرف التجاري السوري حتى نهاية الربع الثالث من العام ٢٠٢٢ وحده والموجهة فقط «للقطاع الخاص» نحو ٣٤٥ مليار ل.س.

المؤسسة الغذائية تزيد أرباحها من ٩ مليارات إلى ٣٠ ملياراً عام ٢٠٢٢

نصرة لـ«الوطن»: شركات متضررة معروضة للتشاركية مع القطاع الخاص

| هناء غانم

أكد مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية إبراهيم نصرة أن المؤسسة تعمل حالياً على رفع السوية الإنتاجية لكل الشركات واستجرار أكبر كميات من المواد الزراعية لاستمرار العمليات التصنيعية ورفع القيم الإنتاجية موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه يتم العمل لأن تكون خطتها الإنتاجية والتسويقية لعام ٢٠٢٣ أفضل ونسبة الأرباح أكبر موضحاً أن الأرباح في عام ٢٠٢١ كانت بنحو ٩ مليارات ليرة سورية وفي العام الحالي بلغت الأرباح نحو ٣٠ مليار ليرة سورية حتى ٢٠٢٢/١١/١.

وأضاف نصرة: إنه تم عرض العديد من الشركات المدمرة للتشاركية مع القطاع الخاص وفق نشاطات مختلفة من هذه الشركات مؤكداً أن هناك متابعة لدراسة العروض المقدمة للاستثمار لمعملي عين التل والليرمون في شركة زيوت حلب واستثمار شركة بيرة بردى والتي هي مدمرة بالكامل كذلك بيرة الشرق قيد التأهيل وتم إنجاز نحو ٩٠ بالمئة منها لتعود إلى الإنتاج.

توجه لإنتاج الزيوت!!

وعن أهمية التوجه لإنتاج زيوت القطن بالتنسيق مع وزارة الزراعة قال: إن موضوع بذور القطن مرتبط بالمساحات المزروعة حيث تم أخذ كميات البذور وتسويقها إلى معامل الزيوت في حلب وحمص وحماة، وتعالج زيوت حماة وحلب من صعوبة بتأمين المادة الأولية (بذر القطن) وفي إطار السعي لتشغيل شركتي زيوت حلب وزيوت حماة بالطاقة الإنتاجية القصوى وتأمين المادة الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية فقد صدرت توصية للجنة الاقتصادية تقضي بالموافقة على استيراد بذور القطن لعام ٢٠٢٣ كما يتم التشغيل لمصلحة الغير، مشيراً إلى أنه تم سابقاً السماح باستيراد بذور القطن وتم الإعلان لاستيراد بحدود ٢٠ ألف طن ولم يتقدم أحد.

وبالأرقام أوضح أن زيوت حماة يعمل بطاقة متاحة قصوى ٤٢٠٠٠ طن وطاقة مخططة ١٥٠٠٠ طن حيث تم استلام بذار قطن ١٣٢٤ طناً موسم ٢٠٢١-٢٠٢٢، وبلغت قيمة إنتاج الشركة لغاية تشرين الأول نحو ٣ مليارات ليرة.

أما زيوت حلب فيتبع لها ثلاثة معامل النيرب – الليرمون – عين التل / بطاقة مخططة ٥٠٠٠٠ طن تم استلام بذر قطن ٢٢٦٨ طناً لموسم ٢٠٢١-٢٠٢٢ لمعمل النيرب، حيث تمت إعادة تأهيله أما معملا الليرمون وعين التلة فقد تعرضا للتخريب والتدمير وتم طرحهما للاستثمار.

وأشار إلى أن قيمة إنتاج الشركة لغاية تشرين الأول من العام الحالي بلغت نحو ٦ مليارات ليرة وبلغت أرباح الشركة لغاية تشرين الأول ما قيمته ٢ مليار ليرة.

إنجازات المؤسسة

وعن أرباح المؤسسة ذكر نصرة أن إجمالي أرباح الشركات التابعة للمؤسسة قبل الضريبة قد بلغ ٣٠ مليار ليرة لغاية تشرين الأول من عام ٢٠٢٢ مركزة في شركات المياه، عين حمص – كونسروة دمشق – ألبان حمص – ألبان دمشق– زيوت حماة – عنب السوداء – زيوت حلب).

في حين بلغت قيمة الإنتاج السلعي الفعلي بالأسعار الجارية لإجمالي الشركات التابعة للمؤسسة لغاية تشرين الأول من عام ٢٠٢٢ ما قيمته ١٤٣ مليار ليرة مقابل ٢٢٨ مليار ليرة ليس بالمخطط وبمعدل تنفيذ قدره ٦٣ بالمئة بتزايد ٢٠٦ بالمئة عن نفس الفترة من العام السابق.

وقيمة المبيعات الإجمالية وللفترة نفسها قد بلغت ولإجمالي الشركات ١٣٤ ملياراً مقابل ٢٢٦ مليار ليرة بالمخطط محققاً معدل تنفيذ قدره ٥٩ بالمئة ويتزايد ٢٠١ بالمئة بالقيمة عن نفس الفترة من العام السابق، علماً أن نسبة المبيعات الإجمالية إلى الإنتاج الفعلي بلغت ٩٤ بالمئة.

وعن الخطة الاستثمارية للمؤسسة أشار إلى أن اعتمادات الخطة الاستثمارية النهائية بلغت ٥٣١٢ مليون ليرة أنفق منها ٥٠٧٥ مليون ليرة بنسبة تنفيذ ٩٧ بالمئة.

وعن الإجراءات الحالية التي يتم العمل عليها قال على صعيد الإصلاح الإداري والمالي والإنتاجي تمت إعادة تفعيل بالعقود الموقعة مع إدارة التعيينات حيث أصبحت ربعية.

وفي إطار تنفيذ الخطة التدريبية للمؤسسة تم وضع برنامج زمني لتنفيذ الخطة التدريبية وتم تنفيذ دورة تدريبية في مجال العقود في محافظة حمص ودورة تدريبية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية ودورة تدريبية في مجال محاسبة التكاليف وفي مجال التسويق. إضافة إلى متابعة السلف الممنوحة من وزارة المالية لشركات ألبان حمص، ألبان دمشق، كونسروة دمشق، عنب حمص عنب السوداء، بصل السلمية لتأمين مستلزمات الإنتاج من الحليب والبندورة والعنب والبصل.

وتمت متابعة استلام المحاصيل الزراعية من الفلاحين حيث تم استلام (٢٤٧٢) طن بذار قطن بشركة زيوت حماة واستلام (٢٢٥) طن قمح و(٤٨) طن بصل بشركة بصل السلمية واستلام نحو (٧٤٠٧) أطنان بندورة لتاريخه بشركة كونسروة دمشق وإضافة منتجات جديدة في شركة كونسروة دمشق منها فاصوليا خضراء مع بندورة ودون بندورة وباميا خضراء مع بندورة وخضار مشكلة وغيرها.

وعن التصنيع الزراعي قال هناك تنسيق مع الجهات المعنية من وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين لاستقطاب المنتجات الزراعية وتصنيعها وفق الإمكانات المتاحة في شركات المؤسسة واستلام كل المحاصيل الزراعية من الفلاحين مباشرة وإلغاء حلقات الوساطة التجارية

خطوط إنتاج جديدة

عن لجنة الزراعة التعاقدية قال نصرة: إنه تم التعاون مع اتحاد الفلاحين لتأمين بعض المحاصيل مثل البندورة بكميات كبيرة حيث تم استلام نحو ٧٥٠٠ طن من البندورة هذا العام من المزارعين وهي قيد التصنيع، حيث تم استلام نحو ٤٤٠٠ طن أي بزيادة ٨٠ بالمئة عن العام الماضي إضافة إلى غيرها.

وفي إطار الاستعداد لاستلام المحاصيل الزراعية لموسم ٢٠٢٢-٢٠٢٣ قامت شركة عنب حمص بتوزيع سلف مالية للجمعيات الفلاحية نحو (٦٠٠) مليون ل. س (٢٠٠ ألف ل. س للطن الواحد) وتوزيع ١٠ لترات مازوت للطن الواحد بالتعاون مع محافظة حمص حيث تم استلام نحو (٥٦٠٨) أطنان عنب.

كما قامت شركة عنب السويداء بتوقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد العام للفلاحين لتوزيع سلف مالية نحو (٥٠٠) مليون ل. س وإبرام عقود مع الفلاحين لاستلام العنب (٢٠٠ ألف للطن الواحد) كما تم توزيع ١٠ لترات مازوت للطن الواحد بالتعاون مع محافظة السويداء حيث تم استلام نحو (٥٦٠٨) أطنان عنب.

كما تمت الموافقة على منح كل من شركتي عنب حمص والسويداء سلفة مالية مقدارها ١٥ ملياراً لشراء محصول العنب من الفلاحين حيث تم استلام ١٠ آلاف طن من عنب حمص و٩ آلاف طن من عنب السويداء مؤكداً أن هناك خطة لتوسيع ورفع الطاقة الإنتاجية لشركات المياه بمعاملها الأربعة وإضافة خطوط جديدة في نبع الفوار بالقنيطرة وهناك مشروع لإقامة مشروع تعبئة المياه في نبع الفوار والأهم حسب مدير عام المؤسسة أن هناك تطوراً أيضاً للخطة لشركات الألبان للأعوام القادمة وفق الكميات المتاحة واستجرار كامل الكميات من المنتجات الزراعية والخضراوات وغيرها.

ربح بسيط

ومن جهة أخرى أكد نصرة أن المؤسسة تقوم بمتابعة ملف العقارات للمؤسسة والشركات التابعة من الناحية القانونية وبشكل دوري، وحول موضوع أسعار وإمكانية تخفيضها في ظل الغلاء، قال هناك دراسة للكلف الإنتاجية الحقيقية إضافة إلى إعطاء قيمة ربح بسيط جداً علماً أن هناك ارتفاعاً بكلف ومستلزمات الإنتاج بشكل عام وخاصة وأن جميع المنتجات ضمن المواصفات القياسية السورية.

وزير التموين يعترف:

أسعار دول الجوار أرخص من أسعارنا والسبب هو الرسوم الجمركية

المواد المدعومة تؤمّن ٣٢ بالمئة فقط من حاجة المواطن

| رامز محفوظ

لم يثمر المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم بالأمس في مبنى الوزارة عن أي نتائج تصب في مصلحة المواطن وفي مصلحة تخفيض الأسعار سوى حديث الوزير عن القيام برفع مذكرة للجنة الاقتصادية ومشروع مرسوم لإعفاء المواد الأساسية من الرسوم الإضافية عن الرسوم الجمركية الأمر الذي ينعكس على انخفاض الكلف والذي سينتج عنه انخفاض بالأسعار لكن بنسبة تعتبر قليلة.

وأضاف الوزير: إنه في دول الجوار جرت العادة أن يتم وضع الرسوم الجمركية بحيث تكون موحدة بينها والهدف من ذلك منع التهريب بين بلد وآخر، مبيناً بأنه في بعض الأحيان يكون سعر مادة ما في لبنان أرخص من سعرها في سورية وبنسبة تصل لحدود ٢٠ بالمئة والسبب فرض رسوم إضافية في سورية مثل رسم إعادة الإعمار وإدارة محلية وغيرها وهذه الرسوم تدفع من قبل المستورد مع الرسوم الجمركية وأحياناً تكون أعلى منها، مشيراً إلى أنه وبشكل عام من يستورد في سورية يدفع رسوم ضعف من يستورد في لبنان لذا ورغبة منا كحكومة سنعمل على إعفاء المواد الأساسية من الرسوم الإضافية كي تصبح كلفة الاستيراد في سورية قريبة من كلفة الاستيراد في لبنان ومن الممكن أن تكون أعلى بقليل.

ولفت إلى أنه عندما يتم التسعير من قبل الوزارة للمواد من جديد تكون ردود الفعل دائماً بأن الوزارة رفعت سعر المادة والمشكلة أنه عندما يتم رفع سعر المحروقات وهو قرار حكومي ترتفع أسعار المواد وما يجري أنه عندما ترتفع أسعار المحروقات يكون ذلك بسبب ارتفاع التكلفة وخصوصاً أن تكلفة ليتر المازوت على وزارة النفط اليوم بحدود ٥٦٥٠ ليرة ومع ارتفاع التكلفة يصبح هناك عجز لدى وزارة النفط وللتخفيف من العجز يتم رفع السعر بشكل اضطراري ونحن في وزارة التجارة الداخلية لا نرفع أسعار المواد الغذائية ولا نخفضها إنما نعكس الأسعار على الواقع الجديد.

وبيّن بأن المواد المدعومة التي توزع على المواطنين تؤمّن ٣٢ بالمئة فقط من حاجة المواطن وهذه النسبة تعتبر قليلة لذا ولهدف عدم الاستيراد بدل الدعم الذي تعمل عليه اللجنة الاقتصادية للتخفيف من حجم الفساد والهدر الحاصل في مختلف المواد المدعومة الموزعة عن طريق البطاقة الإلكترونية من الممكن أن يتحول بالقيمة نفسها وتبديله بمواد أخرى حسب حاجة الأسرة ووفق اختيارها للمادة وما زال الأمر قيد الدراسة.

وبخصوص آلية التسعير أوضح سالم أن هناك آليتين متبعتين لتسعير المواد الأولى تتعلق بالمواد المستوردة وهي تتطلب دراسة التكاليف بما فيها من رسوم جمركية وأجور شحن ورسوم إضافية هي هامش ربح ٥ بالمئة وهذا النوع من التسعير يتم في الوزارة ويمشاركة الجهات المعنية من غرف تجارة وصناعة واقتصاد ومالية لوضع صكوك تسعيرية واقعية تستند على البيانات المقدمة من قبل المستورد، وأما الآلية الأخرى فهي تقوم على تسعير المواد المنتجة محلياً والتي تتم من قبل مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك والجهات المعنية في المحافظات من مجالس مدن وغرف زراعة وتجارة واتحاد الحرفيين إضافة لوجود مواد لا تسعر أبداً كالمدافئ والملابس بل تستند إلى بيان التكلفة ويوضع هامش ربح معين.

وبالنسبة للضبوط لفت إلى أننا نشدد على دوريات ألا يذهبوا إلى التجار الصغار لأن السعر يحدد من قبل التجار الكبار، لكن في الواقع أن القانون يحتم علينا ضبط أي مخالفة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه يجب عدم ترك قرار فرض العقوبة بالكامل بيد المادة الأولية عندما تنظم الدورية ضبطاً لا يحق للوزير التدخل بتعديل هذا الأمر إذ إن العنصر في الدورية أصبح في هذه الحالة بمثابة القاضي، مؤكداً أنه لتنظيم هذا الأمر يجب وضع أسس وضوابط لتنظيم الضبوط.

وختم سالم بأن إحدى الثغرات الموجودة في المرسوم ٨ عدم التفريق بين المخالفة الكبيرة والصغيرة وفرض العقوبة نفسها لذا نحن سنتجه للتشدد على التاجر الكبير المحتكر والتخفيف عن المخالف الصغير، إضافة إلى وجود ثغرة بعدم التفريق بين المخالفات الجسيمة والبسيطة مثل مخالفة عدم الإعلان عن الأسعار وفرض العقوبة نفسها للحالتين لذا سنتجه كذلك بأن تكون العقوبات تتناسب مع المخالفة ومن أجل حل هذه الثغرات سنجتمع مع غرف التجارة والصناعة وحتى القضاة التموينيين من أجل أن ننسق الآراء المقترحة كي تصاغ بتعديلات لاحقاً.